

أوراق العالم العربي في حالة انتقالية

ARAB WORLD IN TRANSITION PAPERS

تحولات الطيف السلفي بالمغرب بعد الربيع العربي

عبد العلي حامي الدين
أستاذ جامعي في العلوم السياسية

الباحث

يناير 2013

تنسيق وإعداد: محمد الجغلالي

ساهم في الإعداد للنشر: الأخضر غطاس و شارلين شامبرون.

فريق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية": فلورانس لوفر و محمد الجغلالي

تصميم: أمين لخضر

شكر وعرفان: هذه الأوراق هي عمل تشاركي بين كتاب الأوراق و"منتدى قرطبة الآن". يتكون هذا المنتدى من خبراء من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويهتم بقضايا تحويل الخلافات بالمجتمعات العربية كما يشتغل أيضا كفضاء للحوار والوساطة. الشكر موصول لجميع أعضاء المنتدى على مساهماتهم. كما حصل هذا العمل على دعم شركائنا بقسم "الدين-السياسة-النزاع" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، نخص بالشكر كل من جون-نيكولا بيتر وكورينا مجاهد بيرغر.

© Cordoba Foundation of Geneva, 2013

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2013

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19
Tél: +41 (0) 22 734 15 03
Fax: +41 (0) 22 734 10 34
Email: info@cordoue.ch
Website: www.cordoue.ch

الآراء الواردة في أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة. أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ملكية مشتركة لمؤسسة قرطبة بجنيف وكتاب الأوراق. يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

مؤسسة قرطبة بجنيف

انطلقت مؤسسة قرطبة بجنيف منذ تأسيسها سنة 2002 من معاينتها للنقص الكبير في العالم العربي والإسلامي للوسائل البشرية والآليات والمؤسسات الكفيلة بتحويل الخلافات بطرق لاعنفية، بهدف سدّ جزء من هذا الفراغ.

كما تهدف مؤسسة قرطبة إلى ترقية التبادل بين الثقافات والحوار بين الحضارات، والمساهمة في البحث والنقاش حول سُبل تحقيق السلام في العالم وذلك من خلال إشراك نسيج متنوع من الشخصيات العربية والغربية ومن ذوي السمعة الدولية في أنشطتها ومبادراتها لإيمانها بحتمية التعايش السلمي بين أبناء الأسرة البشرية الواحدة.

وقد جرى الاتفاق على تسميتها مؤسسة قرطبة بجنيف إشارة إلى إمكانية جعل من جنيف المدينة الدولية "قرطبة القرن الواحد والعشرين" وترقية روح التعايش والتسامح الذي عرفته قرطبة في عصرها الذهبي ونشره على الصعيد العالمي.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل (نواة-NAWAT)¹

هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات² عملية لتحويل الخلاف³. انطلق برنامج "نواة - NAWAT" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلٌّ من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم "الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

يأتي برنامج نواة في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضاً فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يتميز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهانا هاما أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

¹ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "منتدى قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

² آلية تحويل الخلاف هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

³ تحويل الخلاف هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنوية لجوانب الخلاف.

مشروع «العالم العربي في حالة انتقالية»

تقديم

يعتبر مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" (Arab World in Transition - AWT) جزءاً من برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول" (NAWAT)⁴ الذي ترعاه مؤسسة قرطبة بجنيف و بدعم من قسم "الدين-السياسة-النزاع" بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية. يتفاعل هذا المشروع في تنفيذه مع استشارات وتعاون باحثين وفاعلين وممارسين من أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، مجتمعين في إطار "منتدى قرطبة الآن" (أنظر أسفله).

⁴ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "شبكة قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

الأهداف العامة

يهدف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" إلى دعم التغيير الديمقراطي السلمي في العالم العربي وتعزيز القيم الخمسة التي تفاعل معها الحراك السياسي الأخير الذي تشهده المنطقة العربية وهي: الحرية والكرامة والمساواة والعدالة والمواطنة. لتحقيق ذلك يسعى هذا المشروع إلى المساهمة في تطوير تحليل الحركات السياسية والدينية والاجتماعية بالمنطقة العربية من خلال البحث (والنقاش المصاحب له) وتشجيع فهم مشترك للخلافات القائمة أو المحتملة في حوار مع الجهات المعنية. بالإضافة إلى التحليل والفهم، فإن أوراق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ترمي إلى تحديد الفرص والإمكانات المتوفرة للمبادرات العملية والميدانية لخفض التوتر المتولد عن إرث الفترات السابقة والإكراهات الجديدة للتحولات السياسية، وذلك عبر إشراك الجهات المعنية في المداولات حول أوراق بحث/عمل باعتبارها فرصة وفضاء للتواصل والتعاون.

مقاربة مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية"

أوراق بحث/عمل مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ليست الوحيدة التي تحاول فهم التحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية؛ لكنها تتميز بسلوكها طريقاً وسطاً ومن خلال نسجها لطابعها الخاص:

→ فهي ليست مجرد نصوص أكاديمية أنجزها باحثون للمتخصصين والجامعيين فقط، بل تهدف الوصول لجمهور عريض وإلى مقروئية كبيرة (من خلال النشر الإلكتروني المفتوح)، من خلال أسلوب واضح وخال ما أمكن من المفاهيم المركبة.

→ في مقابل الخبرة التي تنتجها مجموعات التفكير، والتي تركز على علاقات النخب، فإن أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" تركز أكثر على الحركات الاجتماعية بدلا من أدوار النخبة.

→ في توجيهها الإجمالي، فهي لا تناقش النظريات، بل تصف الأوضاع كما هي بحيادية ودون تحيز.

→ تبحث هذه الأوراق عن فرص لتفادي الخلافات أو تحويلها دون إدخال بعدم التحيز الواجب والسعي إلى قبول الفاعلين بخلاصاتها.

حاول الباحثون وكتاب أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" الالتزام بالمبادئ التوجيهية التالية في أبحاثهم:

→ الانطلاق من التجربة الميدانية للحركات الاجتماعية والبحث استناداً على الملاحظة "من الأسفل"، والتركيز على المستوى المحلي، بدون إهمال الامتداد الإقليمي في بعض الأحيان، وإعطاء مساحة واسعة للمقابلات المباشرة في البحث، وتبسيط الضوء على المعنى الذي تعطيه الأطراف الفاعلة لسلوكها ومواقفها.

الطابع التشاركي للبحث: حيث تتحول الأطراف السياسية والدينية الفاعلة¹ من مواضيع للدراسة إلى جهات فاعلة في إنتاج المعرفة. وكذلك كونها شريكة محتملة في المستقبل بخصوص مبادرات تحويل الخلافات.

عرض الوقائع بطريقة يمكن للجميع قبولها. مقبولة الأبحاث مرتبطة بالاقتناع المتبادل بأنه لا يمكن تحقيق تعاون من دون تشخيص مشترك لحالة الخلاف.

عدم التحيز: البحث لا تقوده الرغبة في إثبات نظرية واحدة أو مسبقة. لا تسعى الأوراق البحثية للترويج لفكرة معينة دينية أو حزبية.

لقد تمّ إيلاء اهتمام خاص للغة الكتابة، لتفادي العبارات ذات الحمولة الأيديولوجية أو المفاهيم المعيارية التي تحكم على الواقع بدلا من وصفه.

السعي لتحقيق أهداف "العالم العربي في حالة انتقالية" المذكور أعلاه.

الخلافات التي تتميز بتفاعل عوامل دينية وسياسية.

أشخاص ميدانيين لديهم إمكانية الوصول إلى الجهات الفاعلة والدوائر التي لها القدرة على التخفيف من حدة الخلافات العنيفة المحتملة ذات البعد الديني.

أشخاص لهم روابط وتواصل مع الشخصيات والقيادات الأهلية أو التي تشكل حلقة وسيطة بين أصحاب القرار السياسي والمجتمع المدني

يشكل المنتدى قيمة مضافة حقيقية لمشروع أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" نظراً للمقاربة القائمة على العمل البحثي التشاركي واعتماده على المعارف المحلية. لقد شارك عدد من أعضاء المنتدى في إعداد الأوراق بصفتهم باحثين أو مراجع للباحثين أو ميسرين خلال البحث الميداني بفضل شبكة علاقاتهم أو قربهم من الموضوع أو كونهم معنيين به مباشرة وأخيرا من خلال نقاشات ومداولات الخلاصات الأولى والنهائية لهذه الأوراق.

المخرجات

انطلق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" صيف سنة 2011 وتم لحد الآن انجاز ثمانية أوراق عمل/ بحثية سنقوم هنا بنشر خلاصات تركييبية لها باللغة العربية والانكليزية (سيتم نشر بعض النصوص الكاملة على موقع مؤسسة قرطبة على الانترنت). ساهمت الأوراق المنجزة في خلق تفكير جماعي وتكوين معرفة مشتركة بين الفاعلين والمُعنيين وشكلت أرضية لإطلاق مبادرات ميدانية للحوار والوساطة وتحويل الخلافات تمت ترجمتها في مشاريع بشراكة محلية (أنظر زاوية NAWAT على موقع مؤسسة قرطبة).

من خلال نشر هذه الأوراق على أوسع نطاق وتعميم نتائجها، لاسيما في الدوائر السياسية القيادية والرسمية منها أو المدنية تسعى مؤسسة قرطبة إلى أن تطرح قراءة مشتركة وتبين أن بدلا آخر ممكن لحالة التوتر والاستقطاب التي تعرفها مجتمعات المنطقة العربية.

تحمل أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" في طياتها من خلال طابعها التفاعلي توثيقا للحظة السياسية في المنطقة. فسح المجال للفاعلين المحليين لاختيار المواضيع وتضمين النقاشات المختلفة في هذه الأوراق يجعل منها مرآة تؤرخ لرهانات وقضايا الأشهر الأولى لما يسمى "الربيع العربي". ربما تشفع هذه القيمة التاريخية للمرونة التي قد يراها البعض

من أجل تكوين معرفة جماعية مشتركة

تكرار العملية الائتلافية في مراحل البحث المختلفة مكن من خلق مساحات التواصل وتبادل المعلومات، وجعلها أداة لاستكشاف مبادرات حقيقية لتحويل الخلافات. لهذا عرف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" تفاعلا مستمرا مع "منتدى قرطبة الآن" الذي يعمل كمجموعة باحثين ونشطاء وممارسين ذات خبرة محدّدة في الخلافات ذات البعد الديني وفي علاقة مع الأطراف المعنية بالخلافات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتألف "منتدى قرطبة الآن" من:

خبراء من الشرق الأوسط ومن أوروبا (تعددية في التمثيلة الجغرافية والنظرة إلى العالم).

باحثين، نشطاء و/أو ممارسين لهم خبرة في الخلافات ذات البعد الديني في المنطقة أي

¹ أي الفاعلون السياسيون والاجتماعيون الذين يستلهمون برنامجهم من نظرة دينية بما في ذلك علاقاتهم مع غيرهم من الفاعلين، إضافة إلى طريقة تعاملهم مع الدولة.

في تعامل هذه الأوراق مع قواعد البحث والكتابة الأكاديميين.

مشاركاً. بالإضافة إلى الباحثين والمشرفين على البحوث وأعضاء "منتدى قرطبة الآن"، تمت دعوة فاعلين معينين بالأوراق التي تمت مناقشتها (تمت دعوتهم بناء على توصية من الباحثين).

قام الباحثون وكتاب الأوراق بعدها بإدخال التعديلات المطلوبة والملاحظات المعبر عنها في اللقاءات اللاحقة للمنتدى (مونتر/سويسرا في سبتمبر 2012 وتونس في ديسمبر 2012) في مضمون وشكل الأوراق البحثية.

مرفقة بكل ورقة ملحق تعقيبي للنقاشات والملاحظات التي أنجزها أعضاء منتدى قرطبة الآن حولها. هذه الملاحق تعبر على التعدد الغني في الرؤى التي لا يجب أن يحجبها السعي إلى الوصول إلى فهم مشترك.

الإعداد التشاركي لأوراق "العالم العربي في حالة انتقالية"

تم استطلاع المواضيع والإشكاليات الملحة التي تمتازها المنطقة العربية من طرف أعضاء "منتدى قرطبة الآن" خلال الدورة التدريبية التي نظمت لفائدة منتدى قرطبة الآن في شهر يونيو 2011 بـ"أوبرهوفن" بسويسرا. عقد لقاء ثان لمنتدى قرطبة الآن في أكتوبر 2011 بالقاهرة تم خلاله انتقاء مواضيع جديدة.

تم عقد ملتقى دراسي يومي 1 و2 مايو 2012 بالدار البيضاء حيث تم التداول بشكل تفصيلي بشأن أولى المسودات أو الخلاصات الأولية للأوراق. حضر أشغال هذا الملتقى 32



أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

تحولات الطيف السلفي بالمغرب بعد الربيع العربي

الورقة التركيبية الرابعة، يناير 2013

الباحث: عبد العلي حامي الدين (أستاذ جامعي في العلوم السياسية)

المغرب" تضمن حوارات مطولة مع ثلاث شباب برزوا بشكل لافت كمساندين لهجمات الحادي عشر من شتنبر، ولم يكن هؤلاء الشباب سوى الشيوخ الثلاثة الذين يعتبرون اليوم من بين الرموز البارزة للتيار السلفي بالمغرب الذي ينعت بـ"السلفية الجهادية"¹، ولم تتأخر السلطات المغربية في اعتقالهم بتاريخ 16 فبراير بعد تحقيقات مكثفة معهم حول مساهمهم الفكري والتعليمي وحول مدى ارتباطهم بتنظيمات جهادية في الخارج وخاصة تنظيم القاعدة.

بعد تفجيرات 16 ماي سنة 2003 بالدار البيضاء، تبنت السلطات المغربية مقاربة أمنية متشددة، وشنت الأجهزة الأمنية اعتقالات واسعة في أوساط العديد من المنتسبين إلى التيار السلفي. لم تلحق هذه الاعتقالات بعض التيارات السلفية التقليدية التي توصف بـ"السلفية العلمية"، وهكذا ظهر بأن هناك إمكانية الفرز بين "سلفية جهادية" و"سلفية تقليدية أو علمية" تركز على الدعوة بمنهج السلف وتنقسم بدورها إلى قسمين: تيار مؤيد للسلطات وملتمزم بضرورة طاعة أولي الأمر ومناهض للتيارات السلفية الأخرى، وهذا التيار يمثل الشيوخ ماء العينين الذي ينشط في الأقاليم الجنوبية ويمكن اعتباره امتدادا بشكل أو بآخر لتيار ربيع المدخلي الذي ينشط في المملكة العربية السعودية، غير أنه ظل تيارا هامشيا داخل الجسم السلفي. التيار الثاني يمثلها لشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي ومن معه. ينشط في مدينة مراكش والمدن المحيطة بها وله امتدادات في مدن أخرى ويركز على العمل الدعوي انطلاقا من دور للقرآن والحديث التي تعمل في إطار قانون الجمعيات. كان هذا التيار يتعدى التدخل في القضايا السياسية سواء كانت محلية أو مرتبطة بقضايا الصراع الدولي.

منذ بداية الألفية الثالثة، حملت التحولات الجديدة التي تعرفها الساحة السياسية المغربية بروز فاعل سياسي جديد يتمثل في التيار السلفي العريض الذي بات يحظى باهتمام محلي ودولي بالغ. تحاول هذه الورقة أن ترصد سياق التشكل السياسي للتنظيمات السلفية المختلفة كما تستعرض الخريطة الراهنة للتيار السلفي بتشعباته الفكرية والتنظيمية، مع التعريف بأهم "الشخصيات" البارزة في الساحة. كما تبحث الورقة، بشكل خاص، تداعيات الربيع العربي على الفكر السلفي وانعكاساته على الفكر والممارسة، قبل أن تحاول بناء السيناريوهات الممكنة لتطور الحالة السلفية بالمغرب.

1. السلفية المغربية: سياق التشكل السياسي

درجت الخطابات المتداولة المهتمة بالتيار السلفي على التعاطي معه باعتباره كتلة متجانسة يؤطره مجموعة من الشيوخ الذين يدعون إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة والذين يركزون على تصحيح عقيدة المسلمين وتخليصها من الشوائب والانحرافات.

هذه الصورة النمطية ليست صالحة لتوصيف حالة التيارات السلفية بالمغرب، ويمكن القول بأنها تغيرت منذ أحداث الحادي عشر من شتنبر وانخراط الولايات المتحدة في استراتيجية مكافحة الإرهاب. قامت السلطات المغربية منذ هذا الحدث باسترجاع شريط مرحلة الجهاد الأفغاني حينما انتعشت حركة التطوع من أجل أفغانستان وذهاب العشرات من المغاربة للقتال إلى جانب المجاهدين الأفغان، وهكذا بدأ الحديث عن سلفية جديدة سميت بـ"السلفية الجهادية". عززت هذه التسمية التصريحات الإعلامية الداعمة لما سمي بـ"غزوة مناهاتن" والمساندة للعمليات "الجهادية" التي يقوم بها تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن ضد المصالح الأمريكية حتى ولو لم تكن مشاركة فيها.

في شهر يناير من سنة 2003 صدر عدد خاص من مجلة الوطن العربي تحت عنوان مثير: "زهرات بن لادن في

¹ نستخدم هنا مصطلح السلفية الجهادية استخداما وظيفيا مع اقتناعنا الراسخ بأن المجموعات المتعلقة على كل من حسن الكتاني ومحمد عبد الوهاب رفيقي ومحمد بن محمد الفيزاني أصبحت تمثل في نظرنا نوعا جديدا من السلفية هي التي أطلقنا عليها اسم السلفية الحركية.

الإسلامية التي يتوفر أفرادها على القابلية الفكرية والنفسية لاستخدام العنف...

لكن تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء وقبلها أحداث 11 شتنبر، شكلت منعطفا في طريقة تعاطي السلطات المغربية مع الموضوع. في إطار انخراطها الكامل في الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب، لجأت السلطات المغربية إلى اعتماد مقارنة أمنية اعتقل على إثرها مئات من الشباب، معظمهم بطريقة عشوائية، وتعرضوا لمحاكمات افتقرت إلى شروط المحاكمة العادلة حسب تقارير العديد من المنظمات الحقوقية غير الحكومية.

لقد انخرط المغرب في مكافحة الإرهاب دون أن تتسلح أجهزته الأمنية بالقدرة على فهم الخريطة الفكرية والتنظيمية للمجموعات الإسلامية التي تم الزج بها داخل السجون، ودون استيعاب عميق للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية التي أفرزت هذه الجماعات، ودون استشراف للآثار والانعكاسات المترتبة على اعتماد المقاربة الأمنية المتشددة.

إن ما يسمى اليوم بمعقلي السلفية الجهادية لا يعبرون عن كتلة متجانسة ولا يصدر عن رؤية واحدة ولا يمكن وضعهم في سلة واحدة من الناحية الفكرية والسياسية. بل إن الأسباب الحقيقية لاعتقالهم تختلف من فرد لآخر، فمن المؤكد أن هناك مجموعات ليست لها علاقة مباشرة بالعنف، ولم يسبق لأفرادها أن تورطوا بشكل مباشر في أي عملية عنف أو إرهاب: من بين هؤلاء من سبق لهم أن حارب في أفغانستان بتيسير من السلطات المغربية ومباركة من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تخوض بهم حربا بالوكالة آنذاك ضد العدو السوفيتي، ومنهم من اعتقل قبل أحداث 16 ماي الإرهابية وألصقت به تهمة المشاركة والتخطيط لأحداث 16 ماي (حالة حسن الكتاني وأبو حفص رفيقي) ومنهم من عبر بشكل أو بآخر عن رفضه للتدخل العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان وعن مساندته لأسامة بن لادن في معركته ضد الأمريكيين، ومنهم من وقف محتجا في شارع محمد الخامس بالرباط ضد الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان وتناقلت صورته وكالات الأنباء العالمية فوجد نفسه معتقلا بجرمة الإشادة بالإرهاب (حالة محمد رضا بن عثمان)، ومنهم من فتح حوارا داخل مدونته الإلكترونية لرفض السياسة الأمريكية والدعوة لمقاطعة بضائعها فوجد نفسه مدانا بتهم ثقيلة.

في المقابل، هناك تيار سلفي آخر مستعد للتفاعل مع قضايا الصراع الدولي التي يكون المسلمون طرفا فيها ومستعد للانتقال من التنظير إلى الحركة عن طريق تعبئة قواعده للقيام بفريضة الجهاد ضد الاحتلال الغربي للأراضي الإسلامية وخصوصا بعد الغزو الأمريكي للعراق. لا نستطيع الجزم بأن العديد من الشباب المغاربة الذين توجهوا للجهاد في العراق كانت لهم صلات تنظيمية بالقاعدة، لكن من المؤكد أنهم كانوا مقتنعين بنفس الطرح الفكري الذي كان يدعو له أسامة بن لادن وأيمن الظواهري والمتمثل في الاصطدام مع القوات الأمريكية والغربية حيثما كانت هناك جبهة قتال مفتوحة.

هناك معطيات أكيدة تفيد بأن العشرات من المغاربة الذين توجهوا للقيام بـ"فريضة الجهاد" في العراق، كانت صلة الوصل بينهم وبين بعض الشبكات المتخصصة في تسهيل العبور إلى بلاد الرافدين تتم عن طريق الإنترنت بالدرجة الأولى. لقد نظمت السلطات الأمنية حملة رقابة شديدة على الشبكة العنكبوتية في إطار ما سمته بالمقاربة الاستباقية لمكافحة الإرهاب وأكدت بأنها استطاعت عن طريق هذه المقاربة الاستباقية تفكيك العشرات من "الخلايا الإرهابية" التي كانت تستعد للتوجه نحو العراق أو الصومال أو كانت بصدد التحضير للقيام بعمليات إرهابية في الداخل المغربي عن طريق استهداف بعض المؤسسات الرسمية. نتج عن هذه الاعتقالات الاستباقية توقيف وسجن المئات من الأشخاص وفق قانون مكافحة الإرهاب.

2. التيار السلفي والمسألة السياسية

ظل الاهتمام بالسياسة منحصر بالنسبة للتيار السلفي التقليدي في ترسيخ قيم الطاعة والانضباط لأولي الأمر، بينما كان منحصر في التيار الجهادي في التحريض على فريضة القتال إلى جانب الشعوب الإسلامية المستضعفة، أو التأسيس لبناء خلايا محلية تستهدف بعض مؤسسات الدولة ورموزها.

من الضروري أن نلفت الانتباه إلى أن المغرب لم تتبلور فيه بشكل واضح تنظيمات جهادية أو جماعات تكفيرية بالشكل الذي تميزت به في مصر والجزائر وليبيا. يرجع ذلك لعدة أسباب، من بينها وجود جماعات إسلامية تتوفر على علماء ذوي مصداقية كانوا منذ البداية ضد العنف وضد منهج التكفير. كما أنتهج السلطات قبل أحداث 11 شتنبر ظل على العموم متزنا في التعاطي مع الظاهرة الإسلامية، ساعيا إما إلى احتوائها أو إلى رسم حدود ومجال تحركاتها دون أن يصل إلى التعاطي معها بطريقة استثنائية، كما فعلت بعض الأنظمة العربية مما ولد ردود فعل عنيفة لبعض الجماعات

3. الخريطة الراهنة للتيارات السلفية في المغرب

لا زالت المجموعات السلفية في طور التبلور والبحث عن مقومات الانسجام الفكري استعدادا للمرحلة القادمة، لذلك فإن من الصعب الحديث عن تيارات منسجمة بشكل كامل وتتوفر على مقومات التنظيم المتناسك فكريا وإيديولوجيا وسياسيا.

الاعتقالات الواسعة التي شهدتها المغرب في أعقاب 16 ماي ضمت خليطا من الأشخاص المنتسبين إلى الدعوة السلفية والذين كان معظمهم من رواد الدروس الدينية التي كانت تلقى في المنازل وفي بعض المساجد من طرف شيوخ التيار السلفي، ولم يكن أغلبهم قد حسم خياراته بشكل واضح حول القضايا الخلافية التي بدأت تبرز داخل السجن، وهكذا فقد سمحت هذه النقاشات بتبلور تدقيقات جديدة في مواقف البعض منهم، أطلق عليها بعضهم لفظ "المراجعات" بينما تمثل بالنسبة للبعض الآخر توضيحات ضرورية لبعض المواقف التي لم تفهم بالشكل الصحيح في سياقات سابقة.

1.3. تبلور سلفيات حركية

هذا التيار يعتبر الأكثر حضورا إعلاميا في المشهد السلفي الراهن وينتسب له العديد من المعتقلين السلفيين، من أبرز رموزه حسن الكتاني، وعبد الوهاب رفيقي الملقب بأبي حفص، وعمر الحدوشي ومحمد بن محمد الفيزازي.

من الأكيد أن بين هؤلاء الشيوخ اختلافات مؤكدة حول العديد من القضايا، لكنها لا تمنع التقاءهم حول أرضية فكرية متقاربة قد ينزع بعضها نحو المغالاة في تغليب الخطاب الشرعي المقرون ببعض المواقف السياسية الحادة (نموذج عمر الحدوشي) وقد يغلب البعض الآخر الخطاب الشرعي الممزوج بالتحليل الفكري المقرون بواقعية سياسية واضحة (نموذج عبد الوهاب رفيقي) وقد يميل الآخر إلى خطاب العلم الشرعي والدعوة إلى الله (نموذج حسن الكتاني) وقد يميل البعض إلى الخطاب السجالي مع العلمانيين وتبني خطاب سياسي مباشر لا يخفي واقعيته الشديدة ويغلب فقه الموازنات وتقدير المصلحة (نموذج محمد بن محمد الفيزازي).

قبل إبراز العناوين الكبرى لأهم التحولات التي سجلها هذا التيار بعد الربيع العربي، من المفيد التعريف بأبرز الشيوخ وممساراتهم الفكرية والسياسية.

حسن الكتاني: هو من مواليد 1972 هو ابن مولاي علي الكتاني الذي اشتهر بعمله الدؤوب من أجل نشر الدعوة

الإسلامية بالأندلس وبها استطاع أن يؤسس جامعة قرطبة. يجمع حسن الكتاني بين العلوم الشرعية وتسيير المقاولات، درس بالولايات المتحدة الأمريكية وبالمملكة العربية السعودية وحصل في الأردن على درجة الماجستير في الفقه وأصوله بينما حصل في الرباط على شهادة الإجازة في الاقتصاد وتسيير المقاولات باللغة الإنجليزية. اشتغل بالدعوة وإلقاء دروس الوعظ بمساجد سلا حيث كان يلقي خطبة الجمعة بترخيص من المجلس العلمي المحلي التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كما اشتهر بتوقيع مقالات متنوعة في العديد من الصحف الوطنية.

بدأ التضييق عليه منذ توقيعه على بيان مشترك مع شخصيات إسلامية أخرى تضمن فتوى بتحريم التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، فتم توقيفه عن الخطابة قبل أن يتم التحقيق معه من طرف السلطات الأمنية حول أفكاره السلفية وعلاقاته بالعديد من منظري التيار السلفي في المشرق العربي، ثم اعتقله يوم 18 فبراير 2003 وتم توجيه تهمة ثقيلة له. بعد حوالي ثلاثة أشهر من اعتقاله وقعت تفجيرات الدار البيضاء فأضيفت له تهمة التنظير للتيارات السلفية الجهادية وتنظيم معسكرات لتدريب مجموعات جهادية، وهي التهمة التي ظل ينفيها عن نفسه بشكل مطلق. حكم على الشيخ حسن الكتاني بعشرين سنة سجن نافذة قضى منها تسع سنوات قبل أن يطلق سراحه بموجب عفو ملكي سنة 2012 في أعقاب التحولات السياسية التي عرفها المغرب بعد الربيع العربي.

عبد الوهاب رفيقي أبو حفص: ولد سنة 1974 بالدار البيضاء من أسرة متدينة، يلقب أبوه بعميد المحاربين القدامي في أفغانستان والذي كان قد التحق بها في بداية الثمانينات للانضمام للمجاهدين ومواجهة الاحتلال السوفياتي. تلقى مبادئ الدعوة السلفية على يد علمائها بالدار البيضاء، وأبرزهم تقي الدين الهلالي والشيخ محمد زحل والقاضي برهون وإدريس الجاي، ثم انتقل إلى فاس حيث حفظ القرآن الكريم ودرس علم التجويد. تميز مساره الدراسي بالتنوع فقد حصل على البكالوريا في العلوم من مدينة الدار البيضاء والتحق بالجامعة ليدرس الفيزياء غير أنه لم يلبث أن هاجر إلى المملكة العربية السعودية مغيرا مساره الدراسي بشكل كامل عندما تسجل في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة حيث حصل على الإجازة في الشريعة الإسلامية قبل أن يعود لاستكمال دراسته العليا في وحدة الفقه والأموال بكلية الآداب بمدينة فاس حيث حصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة، لكنه عاد أيضا داعية وخطيبا مفوها سرعان ما ذاع صيته بمدينة فاس بعدما اشتغل بالوعظ والخطابة في العديد من المساجد وفي بعض دور القرآن.

في سنة 2000 وبعدما انطلقت الانتفاضة الثانية بفلسطين، تفاعل أبو حفص مع هذه التطورات وصعد من خطابه ضد الأنظمة العربية المتواطئة مع الغرب. زادت حدة خطابه ضد الأنظمة في أعقاب التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبذلك بدا بأن الرجل يبتعد عن مواقف السلفية المعروفة بمهادنتها للحكام والطاعة لهم، ويقترب من خطاب: "السلفية الجهادية".

تميز محطة أخرى مسار الشيخ أبو حفص هو قيام بعض أتباعه بحملات تمشيطية لفرض الأمن في بعض الأحياء الهامشية التي انتشرت فيها الجريمة بمدينة فاس، وقد لقيت هذه الحملات صدى إيجابيا لدى السلطات المحلية في البداية، لكن سرعان ما بدأت تثر حفيظة السلطات الأمنية لأن الشيخ أبو حفص أصبح يزعج العديد من الدوائر بخطابه المناهض للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية والمعارض للأنظمة العربية الحاكمة.

تم اعتقاله رفقة الشيخ حسن الكتاني، واستمر التحقيق معهما إلى أن وقعت تفجيرات الدار البيضاء ليلة 16 ماي، فاعتبر أبو حفص من بين المنظرين لتيار السلفية الجهادية في المغرب، وحكم عليه بـ 30 سنة سجنا نافذة، قضى منها تسع سنوات قبل أن يطلق سراحه على إثر عفو ملكي يوم 3 فبراير 2002 بمناسبة ذكرى المولد النبوي، وفي أعقاب تشكيل حكومة جديدة يترأسها حزب العدالة والتنمية.

من أبرز المحطات التي سجلها أبو حفص هي صياغته لوثيقة هامة تحت عنوان "أنصفونا" من داخل السجن سنة 2009، ضمنها العديد من المواقف الهامة من عدة قضايا: أبرزها الموقف من العنف والتكفير، ومن وحدة المذهب الفقهي، ومن النظام السياسي وطرق معارضته وموالاته. حظيت هذه الوثيقة باهتمام خاص من قبل منتدى الكرامة لحقوق الإنسان الذي كان يرأسه وزير العدل والحريات الحالي مصطفى الرميد، والذي قام بكتابة تقديم لهذه الوثيقة، وقام منتدى الكرامة بطباعتها وتقديمها في ندوة صحافية مستندعا أحد المعتقلين السابقين الذي قضى خمس سنوات إلى جانب أبي حفص (جلال المودن) لإبراز أهم المواقف والمراجعات التي تضمنتها الوثيقة.

محمد بن محمد الفيزازي: ولد الفيزازي سنة 1950، وقد كان والده مرشدا دينيا داخل وحدات القوات المسلحة الملكية بحكم تكوينه الشرعي. تلقى عن والده مبادئ العلوم الشرعية وعنه حفظ القرآن الكريم كما أنه تابع تعليمه العادي في المدارس العصرية إلى أن تخرج من مدرسة المعلمين واشتغل أستاذا للغة الفرنسية والرياضيات منذ سنة 1969.

انخرط الفيزازي في الدعوة السلفية منذ 1976 إلى جانب الدكتور تقي الدين الهلالي والقاضي الزبير بمدينة الدار البيضاء، حيث بدأ يتعاطى للوعظ والإرشاد الديني في المساجد، وفي سنة 1981 أصبح خطيبا رسميا بتزكية من وزارة الأوقاف بمدينة طنجة.

كان الفيزازي في البداية محسوبا على تيار السلفية التقليدية التي يمثلها محمد بن عبد الرحمن المغراوي، لكن مع حرب الخليج والسماح للقوات الأمريكية بالتواجد على أرض الحرمين، سجل الفيزازي مسافة واضحة من التوجه السلفي التقليدي وهاجم النظام السعودي، ودشن طريقا جديدا للدعوة السلفية في المغرب منذ بداية التسعينات.

اشتهر الفيزازي في البداية بمواقفه الصارمة في قضايا العقيدة، وبلسانه الحاد في الرد على العلمانيين، وحتى على الإسلاميين وخاصة منهم جماعة العدل والإحسان، كما اشتهر بمواقفه الراضة للديموقراطية وللانتخابات.

بعد أحداث 11 سبتمبر سجل محمد بن محمد الفيزازي مواقف مناهضة للاحتلال الأمريكي في أفغانستان، وبعد أحداث 16 ماي بالدار البيضاء أدلى بتصريحات صحافية ترد على بعض الأحزاب اليسارية وعلى بعض القنوات الإعلامية وقال بأن من قاموا بتفجيرات الدار البيضاء لو قصدوا ضرب رموز الحداثة في المغرب كما يدعي اليساريون لاستهدفوا مقدرات هذه الأحزاب والقنوات الإعلامية، وهو ما اعتبر بمثابة رسالة مشفرة إلى الإرهابيين لضرب هذه الأهداف، اعتقل على إثر ذلك وحكم عليه لـ 30 سنة سجنا نافذة.

من داخل السجن بدأ الفيزازي يصدر بعض المواقف المخالفة لمواقفه السابقة. قضى 8 سنوات قبل أن يطلق سراحه بموجب عفو ملكي في شهر أبريل 2011 في أعقاب مسيرات حركة 20 فبراير التي طالبت بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومنهم معتقلو السلفية الجهادية. بعدما خرج من السجن أعلن تراجع الصريح عن العديد من قناعاته السابقة، وهو ما أثار ارتياب بعض أبناء التيار السلفي الذين لم يتورعوا في التشكيك في دواعي هذا التحول وأسبابه.

عمر الحدوشي: هو من مواليد 1970 بنواحي إقليم الحسيمة بالشمال، تلقى تعليمه في المؤسسات التقليدية العتيقة، على يد علماء الشمال، ولم يعرف عنه ولوجه التعليم النظامي سواء داخل المغرب أو خارجه، بالمقابل فهو مشهود له بالنبوغ في مجال العلوم الشرعية. حفظ القرآن في التاسعة من عمره كما حفظ أزيد من 7000 حديث والعديد من المتون الفقهية. في سنة 1989 حصل على شهادة العالمية من المجلس العلمي بطنجة سلمها له الشيخ عبد الله كنون رئيس رابطة علماء المغرب آنذاك.

2.3. السلفية الجهادية داخل السجن: حالة نور الدين نفيعة (أبو معاذ)

من الأسماء التي لازالت قيد الاعتقال يبرز نور الدين نفيعة، وهو يمثل اتجاهها داخل تيار السلفية الجهادية، لا يشاطر آراء أبي حفص، ولم يكن من المؤيدين لوثيقة "أنصفونا". هو معتقل على خلفية قانون مكافحة الإرهاب، يقول محاميه بأنه تعرض للاختطاف سنة 2002 من مطار نواكشوط قادما إليها من أفغانستان وتم تنقيله مباشرة إلى المعتقل السري ثمارة، الذي اشتهر في تقارير العديد من المنظمات الحقوقية بممارسة التعذيب في حق المعتقلين فيه بغرض نزع اعترافات منهم قبل تقديمهم إلى المحاكمة.

صدر ضده حكم بالسجن النافذ لمدة 16 سنة. وقد سبق له أن شارك في مرحلة الجهاد الأفغاني إلى جانب فصيل قلب الدين حكمتيار. كان يقضي عقوبته السجنية بالقنيطرة قبل أن تستقدمه المندوبية العامة لإدارة السجون من أجل التوسط في فك الاعتصام والحوار الذي أجرته مع المعتقلين بسجن سلا بعد احتجاجاتهم الأولى في سنة 2011. أسفرت هذه الوساطة عن اتفاق 25 مارس 2011، بحضور ممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثل عن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان وممثل عن المعتقلين بسجن سلا، بالإضافة إلى نور الدين نفيعة.

قدرته على الوساطة تدل على مكانته الاعتبارية بين المعتقلين السلفيين. ليس هناك لحد اليوم ما يدل على تغير ملحوظ في مواقف تيار نور الدين نفيعة، الذي لم يصدر عنه إلى حدود الساعة ما يعبر عن مواقف واضحة للتبرأ من الأحكام التي ينعت بها وعلى رأسها الموقف من النظام الملكي ومن العمليات الجهادية فوق التراب الوطني.

هذا التيار لا تظهر عليه إلى حدود الساعة آثار الربيع العربي خصوصا في توتر علاقاته مع إدارة السجون، وهو ما يسهم في تعميق نزعات التشدد لدى أفراد هذا "التنظيم" في ظل غياب قيادة عالمية قادرة على ترشيد مواقفه، في الوقت الذي تبدو فيه باقي التيارات السلفية متفاعلة بشكل إيجابي مع رياح الربيع العربي.

ومن الملفت للانتباه صدور مجموعة من بيانات أبي معاذ من طرف "مركز المقريري للدراسات التاريخية" الموجود بلندن، الذي يديره هاني السباعي المعروف بمواقفه السياسية الراديكالية الرافضة للتغيير عن طريق البرلمانات، والتي يعتبرها مجرد وهم وخداع.

في نفس السنة انتقل الحدوشي إلى المملكة العربية السعودية للمزيد من التعلم، هناك التقى بعلماء السعودية الكبار أمثال عبد العزيز بن باز وابن العثيمين وعلماء آخرين من المدرسة الوهابية، وهنا بدأ الرجل في توجيه انتقادات لاذعة لعلماء الوسطية من أمثال يوسف القرضاوي وعبد الحليم أبو شقة، ولم تسلم الجماعات الإسلامية الحركية من انتقاداته.

بعد التحولات التي عرفت المنطقة العربية في أعقاب حرب الخليج واحتضان المملكة العربية السعودية تبني خطابا جديدا مساندا للعمليات الجهادية التي يقوم بها تنظيم القاعدة ضد الأهداف الأمريكية، ومعارضاً للأنظمة السياسية العربية المتواطئة. اعتقل بعد أحداث 16 ماي الإرهابية، وأُضيف إلى قائمة منظري تيار السلفية الجهادية بالمغرب وتم الحكم عليه بـ30 سجنا نافذة، قضى منها تسع سنوات قبل أن يغادر السجن بعد عفو ملكي شمله إلى جانب أبو حفص وحسن الكتاني.

بالنسبة للبعض، فإن عمر الحدوشي لم يرق بأية مراجعات داخل السجن ولازال متشبثا بجميع مواقفه و"اجتهاداته" السابقة. كان من الملفت للانتباه إصراره بمجرد خروجه من السجن قوله: "أنا لم أطلب العفو من الملك، لأنني لم أذنب في حق الوطن، وإن كنت طلبت عفو فلا عفا الله عني"، لكن سرعان من عدل من لهجته بعد خمسة أيام وقال في ندوة صحافية: "أنا مستعد للعفو عن جميع من كان وراء اعتقالي وتعذبي إذا أفرجت الدولة عن كل إخواني المعتقلين".

عمر الحدوشي يصعب تصنيفه مع كل من أبي حفص وحسن الكتاني اللذان تبدو مواقفهما أكثر وضوحا وانسجاما، لكن في نفس الوقت تبدو العلاقة بين الثلاثة أقوى من علاقتهم بمحمد بن محمد الفيزازي.

في نفس الوقت نسجل أن عمر الحدوشي يمثل بالنسبة لبعض التيارات السلفية التي لا تبدو مقتنعة بالمراجعات التي أقدم عليها أبو حفص ووافق عليها حسن الكتاني، رمزا للعلماء الثابتين على مواقفهم، وبالتالي فإن عمر الحدوشي يبدو مرتهنا بالضغط الذي يمارسه هؤلاء النشطاء الرافضين للمراجعات والذين يراهنون عليه كأحد الرموز التي يمكن التعويل عليها للدفاع عن مواقفهم ومن بينهم من لا يزال داخل السجن، وأبرزهم نور الدين نفيعة الملقب بـ"أبو معاذ".

4. الربيع العربي والتفاعلات الجديدة داخل التيار السلفي

خلف الربيع العربي انعكاسات واضحة على شريحة هامة من التيار السلفي بشقيه "التقليدي" و"الجهادي"، ومن أبرز هذه الانعكاسات:

1.4. بروز نزعة واضحة للتصالح مع السياسة:

بالنسبة لجماعة المغراوي/ السلفية التقليدية، عرف قبل سنة 2011 عن محمد بن عبد الرحمن المغراوي بشكل عام الابتعاد عن السياسة في جميع مستوياتها، ويبرر ذلك بالخوف من الفتنة أو بتقديم التنازلات التي تمس بالأصول. يقول المغراوي: "الاشتغال بالسياسة باب للفتنة ويجر إلى التنازلات غير المقبولة والتي هي بمنطق المذهب السلفي خيانة للأصول...". كان الشيخ المغراوي يحاول أن يتجنب أي احتكاك بالسلطة، بل كان يعبر عن رفضه لمجموعة من الأساليب الاحتجاجية مثل الإضرابات والمظاهرات وكل ما من شأنه يربك البلاد والعباد ويخل بأمن الأوطان، مردداً أن منهج الدعوة السلفية هو الاستماع الدائم لولي الأمر. في سياق تفسيره لموقف جمعيته القاضي بعدم المشاركة في مسيرة الدار البيضاء المناهضة للخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية (مارس 2000) يقول الشيخ المغراوي "فجهادنا ليس بالإضراب، ولكن بالتقرب إلى الله". اشتهر المغراوي بحث أتباعه على الابتعاد عن "القلق والفتن" وذلك لضمان استمرار جمعياته القرآنية في الاشتغال بعيداً عن كل ما يمكن أن يؤثر في مسيرتها الدعوية.

لقد سبق للمغراوي أن تبرأ من أحد أتباعه الذي بدا عليه التأثر بأفكار السلفية الجهادية وهاجر إلى العراق حيث توفي هناك، بحيث اعتبر المغراوي ما قام به هذا الشخص هو مجرد انتحار فضلاً عن خروجه عن منهج جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة. نفس التعامل سجله ضد عبد الحكيم الفاخري الذي طرده المغراوي بعد أن أقدم على توجيه رسالة إلى الملك يدعوه فيها لمحاربة الشرك والتنصير والاشتراكية والعلمانية وغير ذلك².

مقابل ابتعاده عن ممارسة كل فعل سياسي من شأنه إزعاج السلطة، فقد تصدى الشيخ المغراوي إلى مهاجمة جماعة العدل والإحسان ومرشدها عبد السلام ياسين المعارض للنظام السياسي في المغرب، كما جند الجمعيات التابعة له في

مواجهة التشيع والتنصير وهو ما يلتقي مع استراتيجية الدولة في الحفاظ على الوحدة الدينية والمذهبية للمغاربة.

هذه المواقف وغيرها كانت مستفزة لباقي التيارات السلفية، وقد سبق لمحمد ابن محمد الفيزاوي أن شن عليه هجوماً عنيفاً واصفاً إياه بالعميل للملكة العربية السعودية. لكن مع هبوب رياح الربيع العربي سيعرف هذا التيار تحولات واضحة. عبرت هذه التحولات عن نفسها من خلال مجموعة من السلوكيات الجديدة على الاتجاه السلفي، فقد دعا الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي أتباعه إلى التسجيل في اللوائح الانتخابية، كما دعا إلى التصويت لفائدة الدستور المعدل، ولم يفوت التيار السلفي في مراكش فرصة النزول إلى الشارع للتظاهر إلى جانب حركة 20 فبراير والمطالبة تحديداً بفتح دور القرآن التي تم إغلاقها منذ سنة 2008 في أعقاب الفتوى الشهيرة للشيخ المغراوي بجواز زواج بنت التسع سنوات.

مثل الاحتجاج في الشارع تطورا دالاً في الفكر السلفي بالمغرب، فلم يكن من المستساغ من طرف المنتسبين إلى هذا التيار أن يقبلوا بهذا التحول إلا بعد فتوى للشيخ المغراوي يقول فيها لأول مرة بأن "الاحتجاجات السلمية جائزة"، بعدما كان يعتبر في السابق أن الاحتجاج لا ينسجم مع منهج دعوته.

كما أكدت السلفية "العلمية" بمراكش مشاركتها في الانتخابات التشريعية التي عرفها المغرب يوم 25 نونبر 2011 وحثت أعضائها على التصويت لفائدة حزب العدالة والتنمية، وهو موقف مختلف تماماً عما درج عليه هذا التيار في استحقاقات سابقة، بل إن الرأي السياسي ظل غائبا بشكل شبه دائم عن جلسات التعليم والتدريس التي كانت تركز على الاستقامة الفردية وتبتعد عن الانخراط في نقاش القضايا السياسية وتمتنع بشكل مطلق عن دفع الأفراد إلى الاهتمام بالقضايا ذات الطبيعة السياسية، بل كانت لا تخفي انتقادها للجماعات التي تهدف إلى الحصول على السلطة سواء عن طريق الفعل الانتخابي أو عن طريق الضغط والاحتجاج السياسي من خارج المؤسسات.

من خلال مقابلات مع بعض المنتسبين لهذا التيار يبدو بأن هذا الموقف يعبر عن تحول نوعي في بنية الجماعة وطريقة عملها، وذلك بالانتقال من منطق التحلق حول رمز الجمعية محمد بن عبد الرحمن المغراوي إلى محاولة بناء تنظيم مؤسسي يشتغل بطريقة جماعية ويسعى لإبراز رموز جديدة عن طريق الكتابة والتحليل والاشتباك في نقاشات سجالية مع كتاب يدافعون عن العلمانية وعن فصل الدين عن السياسة، وقد برز في هذا الصدد كل من حماد القباچ ونبيل غزال وإبراهيم الطالب والحسن العسال وغيرهم. تحاول جريدة "السبيل" التي تصدر مرتين في الشهر أن تكون

² محمد المغراوي، استجواب مع أسبوعية الصحيفة المغربية، العدد 142، 26 دجنبر-1 يناير 2003

اللسان المعبر عن هذا التيار. ويلاحظ على هذه الجريدة تعاطيها المتنامي للقضايا السياسية العامة كما تطرح للنقاش الفكري بعض القضايا السجالية مثل قضايا الحدود والتوصف والعقيدة وغيرها..

بالنسبة للسلفية "الجهادية"، سجل المنتمون "السلفية الجهادية" حضورا لافتا في مظاهرات حركة 20 فبراير ومشاركة نوعية في فعاليات هذه الدينامية السياسية التي انطلقت في المغرب منذ ذلك التاريخ.

مشاركة السلفيين في هذه المسيرات وخاصة في مدن طنجة وفاس والدار البيضاء والرباط ومراكش وغيرها، حتى وإن ركزت على المطالب المرتبطة بإطلاق سراح المعتقلين في السجون على خلفية "مكافحة الإرهاب"، أو تلك المطالب المرتبطة بفتح دور القرآن المغلقة بقرارات إدارية، فإنها كانت مواكبة بخطاب سياسي متميز يقطع بشكل واضح مع منطق المفصلة والعزلة الشعورية عن المجتمع ويندمج بطريقة انسيابية في دينامية سياسية ضمت العديد من التيارات السياسية المختلفة، فقد سجلت العديد من التصريحات السلفية تأييدا واضحا لحركة 20 فبراير ومساندة لها في مطالبها، سواء من داخل السجن أو من خارجه، وإن كان بعضها يحاول أن يقيم مسافة نقدية مع بعض الشعارات العلمانية ويركز على مطالبه الخاصة بالإضافة إلى التركيز على الشعارات الإسلامية التي تطالب بتطبيق شرع الله.

لقد كان من الملفت للانتباه خروج مجموعة من الفيديوهايات من داخل السجون تشيد بحركة 20 فبراير وتشيد بصفة خاصة ببعض الأصوات النسائية التي تضامنت مع محنة السلفيين (تصريحات المعتقل بوشتي الشارف والحوار غير المباشر بينه وبين الشابة غزلان على شبكة البوتوب، هذه الأخيرة التي سجلت تضامنا قويا مع بوشتي الشارف والمعتقلين الآخرين).

2.4. القبول بالاختلاف والتعددية

في أحد الفيديوهايات يشيد أحد المعتقلين ب "الأخت غزلان حتى وإن كانت لا ترتدي الحجاب فهي أختنا في الإسلام ونحن كلنا مغاربة..." يعتبر تصريح كهذا تطورا هاما في الخطاب السلفي يعكس تحررا واضحا من طابعه "الانغلاق"، ونزوعه نحو رسم حدود مبالغ فيها في العلاقة بين الرجل والمرأة. هذا التحول ساهمت فيه دينامية 20 فبراير والشعور بضرورة الالتقاء فوق أرضية موحدة مع باقي الفرقاء السياسيين حتى ولو اختلفت مرجعياتهم، وهو ما يزرع بذور الإيمان بالتعددية والإقرار بالاختلاف الطبيعي

بين مكونات المجتمع، والتحرر من النزعة الإطلاقية واحتكار الحقيقة التي كانت تؤطر جزءا هاما من التيار السلفي.

لكن إلى أي حد يمكن اعتبار هذا التحول في المواقف، تعبيرا عن قنوات جديدة تعكس تطورا فكريا عميقا لدى التيارات السلفية، أم هي مرتبطة بظرفية سياسية ضاغطة تطلبت ضرورة التعبير عن مواقف سياسية سريعة؟ بمعنى آخر: هل تعكس هذه التحولات في المواقف السياسية قنوات فكرية عميقة أم هي محاولة للتكيف مع مستلزمات الربيع العربي ومقتضياته؟ يذهب الباحث المغربي عبد الحكيم أبو اللوز إلى أن الأمر لا يتعلق بتحولات فكرية ولكن بتحولات سياسية، فتأصيل المواقف من الناحية الفكرية يحتاج إلى سنوات³.

5. سيناريوهات التحولات الممكنة داخل الاتجاه السلفي:

يبدو بأنه من السابق لأوانه أن نتحدث عن تحولات عميقة داخل مختلف التيارات السلفية، لكن من المؤكد أن الاقتناع بالعمل السياسي يزداد لدى رموز هذا التيار، وهو ما يجعل فرضية الانتقال إلى العمل السياسي المنظم في إطار حزب سياسي فرضية قابلة للنقاش بجدية، خصوصا على ضوء المعطيات السياسية الجديدة المرتبطة بصعود التيارات الإسلامية في العديد من الأقطار العربية.

1.5. سيناريو الاحتواء والاستيعاب

بالنظر للمعطيات السياسية التي أفرزتها نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر 2011 فإن التيار الإسلامي المعتدل الذي يجسده حزب العدالة والتنمية أصبح يلعب دورا أكبر في الحياة السياسية المغربية ويمكن أن ينجز وساطة بين الدولة وبين الاتجاهات السلفية التي سجلت مواقف قريبة منه في الآونة الأخيرة، لكنه سيكون مطالبا بدفع نزعات التشكيك التي تمارسها بعض التيارات الإسلامية الراديكالية التي تعتبر بأن الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية هي لعبة في يد "النظام العلماني"⁴.

³ جريدة أخبار اليوم العدد 674 - 11 / 12 فبراير 2012.

⁴ البيان المنسوب إلى الجماعة الإسلامية للتوحيد والجهاد بالمغرب الأقصى والذي صدر يوم 17 مارس 2012 يكفر فيه وزراء العدالة والتنمية وعلى رأسهم رئيس الحكومة.

2.5. سيناريو تأسيس جمعيات دعوية بنفس سياسي

يبدو أن الاتجاه القريب من هذا الخيار هو التيار الذي يمثله كل من حسن الكتاني ومحمد عبد الوهاب رفيقي أبو حفص. المؤشرات على ذلك هي التعبير الواضح على الاستمرار في العمل الدعوي، بالموازاة مع التعبير عن موقف الرفض القاطع لخطوة تأسيس حزب سياسي سلفي. يرفض أبو حفص أي مقارنة مع التجربة المصرية ممثلة في حزب النور معتبرا بأن مثل هذه المقارنة هي تسطيح للأمور وقلة وعي وإدراك لطبيعة العوامل التاريخية والثقافية والسياسية المختلفة بين المغرب ومصر. يضيف أبو حفص: "الحركات الدعوية التي تحولت إلى أحزاب سياسية بمصر لها من التاريخ والتجربة والاحتكاك بالشعب وملامسة قضاياها ما لا نملك شيئا منه، فكل هذه المقارنات عبث وإرادة غير بريئة من البعض لتوريطننا فيما لا يصلح لنا في الوقت الراهن".⁷

يحرص أبو حفص على التوقع كعالم مستقل، بينما من المؤكد أن أتباعه اختاروا الاشتغال في إطار جمعية دعوية ذات نفس سياسي هي: "الحركة السلفية المغربية من أجل الإصلاح" والتي وضعت طلبا بتأسيس جمعية دعوية لدى السلطات المغربية بمدينة فاس يوم 17 فبراير 2012، وهو مؤشر دال على تأجيل الخوض في تجربة العمل السياسي المباشر إلى وقت لاحق، وهو ما لا يمنع من إصدار بيانات ذات طبيعة سياسية من قبيل البيان الأخير الذي صدر يوم 11 فبراير 2012 باسم الجمعية حول أحداث سوريا والذي تُطالب فيه الحركة من رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بن كيران بطرد السفير السوري بالرباط فوراً وإغلاق سفارة المغرب بدمشق. لا يكتفي البيان بذلك بل "تهيب الحركة بجماهير أمتها المغربية الخروج في مظاهرات سلمية أمام سفارات ومكاتب سورية في المغرب وفي كل المدن المغربية للتنديد بالتقتيل والجرم الواقع على إخواننا العزل في سوريا ولفضح النظام السوري البشع، وتدعوها لأن تقف وقفة رجل واحد وترفع صوتها عاليا في كل شوارع المملكة المغربية، داعية في الوقت ذاته المتظاهرين إلى الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وعدم الاعتداء عليها".

إن تفادي تحول التيار السلفي إلى تيار راديكالي يمر عبر تأكيد قدرة حزب العدالة والتنمية على الوفاء بالتزاماته اتجاه المواطنين وخاصة ما يتعلق بتعزيز حضور المرجعية الإسلامية في الفضاء العام، وكذلك التقدم في حل بعض القضايا الإشكالية العالقة المرتبطة بتسوية ملف المعتقلين السلفيين على خلفية محاربة الإرهاب.

إن تأكيد حزب العدالة والتنمية على قدرته التدبيرية ونجاحه في بناء نهج تواصلي استيعابي تجاه بعض المجموعات السلفية يمكن أن يسهم في رسم سيناريو الاحتواء والاستيعاب لجزء معتبر من الظاهرة السلفية. هذا السيناريو يعني أن المجموعات السلفية المعتبرة ستحصر نشاطها في العمل الدعوي والتعليمي وستؤجل الخوض في العمل السياسي المباشر حتى تتضح الصورة أكثر.

إن سيناريو الاستيعاب يمر عبر قدرة حزب العدالة والتنمية على الاستجابة لهذه التطلعات المتفائلة التي عبر عنها رموز التيار السلفي في المغرب⁵، والتي لازالت إلى حدود الساعة تعبر عن رضاها بالأداء السياسي العام لحزب العدالة والتنمية ولم تعبر بعد عن نوايا تنافسية واضحة فوق الساحة السياسية، باستثناء الخطوة المفاجئة التي عبر عنها محمد بن محمد الفيزازي والمتمثلة في قوله بأن "مشروع تأسيس الحزب السياسي وصل إلى مراحل متقدمة".⁶

لكن هذا السيناريو تقف أمامه صعوبات معينة مرتبطة بسياسة الدولة في الحقل الديني، فمن الصعب أن تقتحم بعض الأوساط السلفية عالم السياسة إذا استمرت السلطات المشرفة على الشأن الديني في اعتماد استراتيجية الاحتواء والاستيعاب في مدارس التعليم العتيق ودور القرآن، وحاولت أن تفتح على فعاليات سلفية جديدة من داخل التيار السلفي العام. لقد عملت "خطة تأهيل الحقل الديني" التي أعدتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إشراك مجموعة من الشخصيات السلفية التي تتميز بنزعة سلفية واضحة في قلب استراتيجيتها الإصلاحية، وقد تجلى هذا الإشراك في تعيين مجموعة منهم في المجالس العلمية وفي برامج الوعظ والإرشاد الديني وفي خطبة الجمعة أيضا، ومن المرجح أن يستمر هذا التوجه بعد التحولات السياسية الأخيرة.

⁵ يقول الشيخ حسن الكتاني "نحن نعتبر أنه يصعد العدالة والتنمية إلى الحكومة، تفاءلنا بإصلاح مجموعة من الأمور وليس بإصلاح ملفنا فقط (يقصد ملف الاعتقال)". حوار مع جريدة المساء عدد 1671 ص 3.

⁶ جريدة أخبار اليوم، عدد 707، 21 مارس 2012.

⁷ استجواب مع جريدة المساء، العدد: 1708، 21/03/2012.

⁸ لم تحصل على ترخيص بالعمل إلى غاية هذا التاريخ.

3.5. سيناريو تأسيس حزب سياسي

لازال خطاب السلفيين حول فكرة تأسيس حزب سياسي خطابا جنينيا يجعل الحديث عن تأسيس حزب سياسي في الوقت الراهن سابقا لأوانه، ولم تنضج شروطه الموضوعية بعد. مع ذلك يمكن القول بأن التأسيس النظري لهذه الفكرة ومحاولة تأصيلها من خلال المرجعية الإسلامية بدأت تظهر في كتابات علنية وتخرج من دوائر النقاش المغلقة.

أقوى هذه الكتابات هي ما يعبر عنه الشيخ محمد بن محمد الفيزازي في حواراته الصحافية ومقالاته المنشورة على موقعه الإلكتروني، وقد كتب مؤخرا مقالا تحت عنوان: "ماذا حاجتنا إلى تأسيس حزب سياسي ذي مرجعية إسلامية حاجة ملحة؟" ومن المرشح أن يثير النقاش داخل الاتجاهات السلفية المختلفة. حاول الفيزازي في مقاله أن يدافع عن أحقية التيار السلفي في الاهتمام بالسياسة والاشتغال بها وذلك انطلاقا من السيرة النبوية: "لم يكن مجرد إمام في مسجد يصلي بالناس ويستقبل أسئلة السائلين في الصلاة والصيام والحج... بل كان نبيا ورسولا... أم الناس في الصلاة، وتقدمهم في الغزوات، وقضى بين العباد فيما شجر بينهم، وجاء ليتمم مكارم الأخلاق... فهو الإمام والحاكم وقائد الجيش والقاضي والمفتي..."

يحاول الفيزازي أن يجيب عن التساؤل المشكك في تحولات السلفية الأخيرة فيقول: "الجواب سهل ميسور. أجيب عنه في سؤال وأقول: وهل كانت هناك سياسة أصلا ناتجة عن مؤسسات حرة منبثقة عن انتخابات حرة ونزيهة؟ الجواب معلوم للجميع. من هنا كانت السياسة المشاعة بيننا هي سياسة الكذب والدجل وسياسة التزوير والافتراء... من قبل سياسيين تشبعوا بسياسة ميكافلي وجعلوا من المال الحرام والنفوذ المتسلط وموائد السحت والقرابات والقبلية والزبونية... وغير ذلك وسائل "مشروعة" للوصول أو للبقاء في مناصب حتى الموت... هذه هي السياسة التي كنا نعهد فيها ونلعبها... اليوم أمر آخر." يضيف الفيزازي: "ولئن قلنا بضرورة الممارسة اليوم، فلأن المخالفات الشرعية ليست من إنشائنا ابتداء، ولا نحن ارتضيها أصلا. إنما رأينا أنها يلحقنا من فساد في الدين والدنيا جراء عزوفنا أو إعراضنا عن المدافعة السياسية على غلاتها... أكثر بكثير مما يصيبنا إذا ما تدافعنا بقوة مع خصومنا السياسيين على اختلاف مشاربهم. وبهذه المدافعة نستطيع بإذن الله أن نحاصر الفساد في منبعه وليس بعد أن يستشري ويستعصي".

من الملاحظ أن محمد بن محمد الفيزازي يستخدم قاموسا يتعد شيئا فشيئا عن المعجم المتعارف عليه في الخطاب السلفي ويقترب شيئا فشيئا من لغة المقاصد والموازنات بين المصالح والمفاسد. يبرز ذلك بوضوح حينما يختم بإعطاء تعريف للسياسة ينسجم تماما مع الأدبيات الأولى التي أصل بها الإسلاميون لمشاركتهم السياسية: "نحن نعتقد أن السياسة هي الاهتمام بالشأن العام. وهي جلب المصالح للأمة وتكثيرها ودرء المفاسد عنها وتقليلها".

بخصوص وسائل التغيير يقول الفيزازي: "إن كل تدافع بالعنف، ومحاولة فرض رأي بالقوة، أمر مرفوض عندنا، وباطل شرعا وحكمة وعقلا... وإن الوسيلة الوحيدة التي نتبناها هي المدافعة السلمية عبر قنوات التدافع الرسمية التي هي متاحة لنا اليوم كإتاحتها لكل من يريد ولوج عالم السياسة من بابها المشروع والمشرع..."

تثير أفكار الفيزازي الجديدة بعض الأسئلة المشككة داخل أوساط السلفيين في خلفيات الرجل. يصل بعضها إلى الطعن في مصداقيته معتبرا هذه الأفكار بمثابة تراجع غير مقبولة داخل الفكر السلفي، وأنها من وحي ارتباطات غامضة للرجل مع بعض الأوساط داخل الدولة نسجها معهم حينما كان داخل السجن¹⁰.

لكن من الملفت للانتباه ما عبر عنه الشيخ محمد بن محمد الفيزازي من كونه قطع خطوات جد متقدمة في اتجاه تأسيس حزب سياسي بمرجعية إسلامية، أسسه الكتاب والسنة وثوابت البلاد.

التحدي الرئيس الذي سي طرح في وجه هذا المشروع هو مدى قدرته على تمثيلية الحالة السلفية في المغرب، وهل سيعكس بالفعل انخراطا حقيقيا لجزء هام من التيار السلفي في العمل السياسي، أم إن التيار العريض سيبقى خارج دائرة الفعل السياسي؟

من السابق اليوم معرفة الأوزان النسبية للتيارات السلفية المختلفة في انتظار محطات قادمة لاختبار القوة السياسية والتنظيمية لأي حزب سلفي في المستقبل.

¹⁰ حصّلنا على هذه التصريحات من طرف معتقلين سلفيين سابقين في مقابلات خاصة.

⁹ مقال منشور بالموقع الإلكتروني: www.elfazazi.com بتاريخ 18 مارس 2012

نميل في توقعاتنا إلى القول بأن الربيع العربي وتجلياته المغربية ممثلة في الدينامية السياسية التي أطلقتها حركة 20 فبراير وفرت للتيارات السلفية فضاء مناسباً للتطور الفكري والسياسي ودفعتها لتسجيل تطور سريع، يمكن أن يتعمق أكثر كلما انخرطت الجماعات السلفية في العمل السياسي المباشر واشتبكت مع مستلزماته المؤسسية والقانونية.

إن التيارات السلفية المختلفة ككل الأنماط الفكرية والدينية تستقطب شرائح اجتماعية متنوعة من المجتمع المغربي. تواجه منتسبين لتيار السلفية الجهادية مرتبط بمظالم الشعوب الإسلامية مما يستثير حماسة الشباب المتدين والمفتقد للتأطير الديني. يقويه الانغلاق السياسي وانسداد فضاءات التعبير عن الرأي وغياب الإحساس بوجود مناخ من الحريات يمكن من ممارسة مواطنة كاملة تعطي للأفراد الحق في ممارسة حقوقهم السياسية الكاملة، وحقهم في اختيار من يحكمهم ومراقبته ومحاسبته. فكلما تقلص منسوب الحريات وضعفت مؤشرات الإدماج الاجتماعي واتسعت دائرة الفوارق الاجتماعية كلما زادت حظوظ انتشار الفكر المتطرف سواء كان دينياً أو غير ديني...

إذا كان من الضروري أن تتخذ المؤسسات والأجهزة الأمنية الاحتياطات الضرورية لتجنيب البلاد مخاطر أي تهديد يمكن أن يمس أمن المواطن وطمأنينته، فإن ذلك ينبغي أن يتم في احترام تام لمعايير حقوق الإنسان واحترام كرامة المواطن بغض النظر عن فكره وأسلوب عيشه. لذلك فإن الإصلاحات الديمقراطية السريعة تمثل جزءاً من حل مشكلة التطرف.



أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

تحولات الطيف السلفي بالمغرب بعد الربيع العربي

تعقيب ومناقشات "منتدى قرطبة الآن" على الورقة التركيبية الرابعة

➡ السلفيون هم أحد ضحايا الظرفية الدولية التي مزجت بين "محرارة الإرهاب" ونوع من الإسلاموفوبيا، و"شيطنة" كل ما له علاقة بالفكر السلفي.

➡ السلفيون في المغرب يعانون من فجوة تواصلية حقيقية.

رغم أن هذه الصورة تبدو قائمة بعض الشيء نتيجة لمخلفات العشرية الماضية، هناك اليوم تطورات إيجابية. ألقى الربيع العربي بظلاله على جميع الاتجاهات السلفية المغربية (التقليدية، الحركية، وغيرها)، من مختلف المدن، ومن داخل السجون وخارجها. يمكن تلمس هذا التغيير في أمور عدة: إعادة فتح المدارس القرآنية، العودة من الخارج لبعض الرموز السلفية وإطلاق سراح البعض الآخر. كما تمت ملامسة ظهور خطاب توفيقى لدى السلفيين يتوجه إلى الدولة والمجتمع معا، مما يدل على نية جديدة في المشاركة العامة (المشاركة بالتصويت في الانتخابات، وإنشاء الجمعيات، والتعاون مع القوى الإسلامية الأخرى، لقاءات مع شخصيات سياسية خارج الصف الإسلامي، الخ.).

من أجل التقدم في تطبيع العلاقة بين الطيف السلفي عامة مع محيطه السياسي والاجتماعي وتفاذي ردة أخرى للوراء. تمخضت مداورات المنتدى عن تصورات عملية للتقريب والإدماج:

من أجل تصحيح المظالم:

➡ استمرار الوضع الحالي للكثير من المعتقلين السلفيين يدفع إلى المزيد من سوء الفهم والرفض المتبادل، وتثبيط إرادة الانفتاح لدى التوجه السلفي العام، ودفعه مرة أخرى إلى الانكفاء نحو الذات.

➡ المدخل الرئيسي هو حوار مباشر بين السلطات السياسية والسلفيين حول مسألة الإفراج عن المعتقلين السلفيين الذين لم يشاركوا في أعمال العنف "لتصحيح مظالم الماضي" وتطبيع العلاقات بين الدولة والسلفيين كمواطنين.

➡ الإسراع بعملية الحوار الآن مع السجناء وإطلاق سراحهم هو فرصة والخيار الأفضل للمجتمع أيضا. في جميع الحالات، الكثير من المعتقلين سوف ينهون

وافقت مداورات "منتدى قرطبة الآن" ما سجلته الورقة من العلاقة المتوترة للطيف السلفي مع محيطه الاجتماعي والسياسي في الساحة المغربية. هذه العلاقة المتوترة أفرزت واقعا اجتماعيا وحقوقيا معقدا تعكسه النقاط التالية:

➡ متابعات قضائية للعديد من أنصار التيار السلفي بالمغرب منذ سنة 2001، خاصة ما اصطلح على تسميتهم بـ"السلفية الجهادية" الذين شابت محاكماتهم، بشهادات رسمية وحقوقية، العديد من الاختلالات في ظرفية دولية وإقليمية تميزت بـ"الحرب على الإرهاب".

➡ تنامي شعور بالمظلومية لدى العشرات من السجناء الذين يطلق عليهم تعبير "السلفية الجهادية" رغم أن أقلية فقط هي من صرحت (أو ما زالت) تصرح باختبارها العنف. إنه يخشى أن يؤدي غياب الحوار وتغليب المقاربة الأمنية في تدبير السجون وتضخم المعاناة الاجتماعية للمعتقلين وأسرههم إلى تشكل مواقف متطرفة.

➡ وجود رأي عام يصنف الخطاب السلفي عامة ضمن دائرة الخطابات "المتشددة" ويرسم صورة نمطية عن الطيف السلفي الذي لا يشكل وحدة متجانسة من حيث الهيكل التنظيمي ولا من حيث وجهات النظر السياسية أو الفقهية.

➡ استبعاد السلفيين من المشاركة الفعالة والإيجابية في الحياة العامة، من خلال التهميش الذاتي وفق بعض التصورات من قبيل "المفاصلة الشعورية"، كما قد يكون في أحيان أخرى نتيجة نزعة إقصائية تمارسها أطراف سياسية أخرى.

تتعدد التفسيرات وتتداخل في بعض الأحيان في تشخيص أسباب هذه العلاقة المتأزمة بين الحالة السلفية ومحيطها، يمكن عرض بعضها كالآتي:

➡ الفاعل السلفي يعاني من صعوبة التكيف والاندماج مع البيئة الاجتماعية والسياسية، والانتقال المعقد من الخطاب "الدعوي الخاص" إلى الخطاب "السياسي العام" وما يستلزمه من فهم عميق للواقع وتعميداته.

عقوبتهم السجنية خلال سنوات وسيخرجون من المعتقلات بشعور مرير بـ "الظلم الذي مارسه عليهم المجتمع".

هناك إشكالية التمييز بين المعتقلين الذين لم يتورطوا في جرائم الدم والمعتقلين الآخرين الذين يحملون قناعات بالعنف. هذا التمايز ضروري ليس فقط لتطمين الطبقة السياسية، ولكن أيضا كل مكونات المجتمع المغربي. المطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين دون إعداد وتمحيص هو إجراء لن يكون سهلا قبوله من طرف الرأي العام المغربي.

إذا كان الأصل في ملف الكثير من معتقلي السلفية الجهادية هو عدم احترام معايير المحاكمة العادلة فإن الحلول لا يمكنها الاختصار على الإجراءات القانونية بل لا بد أن يكون الحل شاملا يتضمن المصالحة والتأهيل الاجتماعي والتوافق على مستقبل وقواعد العيش المشترك.

تمكنت جهود الوساطة مرات عدة من تخفيف التوتر بين المعتقلين السلفيين وإدارة السجون عندما يكون هناك تصعيد في الأحداث. لكن هذه الجهود لم تستطع التقدم في تسوية شاملة للملف. القاسم المشترك بين هذه الجهود كونها أحادية، غير مؤسساتية وغير علنية والالتزامات غير واضحة لدى جميع الأطراف واقتصارها على الجانب القانوني الحقوقي.

من أجل تواصل وحوار مختلف مع الرأي العام:

يعتبر الكثير من السلفيين أن الحديث عن "المصالحة" مع المجتمع هي فكرة مضللة، لأنهم أي السلفيين والمجتمع لا يشكلان طرفين نقيضين في حالة تنازع. إذا كان المغرب حقيقة لم يعرف بروز منظمات جهادية لها قياداتها وخطاب سياسي فإنه يجب الإقرار بقصور كبير وأخطاء في عملية التواصل لدى السلفيين ومحيطهم يتعين معالجتها.

في الطرف الآخر، يجب اعتبار تطور المواقف والخطاب عند جمهور السلفيين المغاربة (وخصوصا بين رموز التيار) عملية طبيعية بسبب تبدل السياق السياسي وتراكم التجربة الشخصية. لا يجب النظر إلى هذا التغيير أو المرونة في المواقف بارتياب واعتباره تكتيكا ولكن مسارا يمر به الأفراد والجماعات، يجب تشجيعه والترحيب به.

هناك حاجة إذن للتواصل وتبيين المواقف. التمييز بين المواقف لا يعني "مراجعة" أو "إقرارا بشيء ما"، ولكن توضيحا لازما للأفكار والرؤى تجاه المجتمع

و"العيش المشترك المغربي". هناك مبادرات وجهود بالفعل في هذا الاتجاه ولكنها تفتقر إلى الضمانات الفكرية والمعنوية للمراجع الدينية والشخصيات السلفية.

يجب على هذا التوضيح الفكري أن يتجنب المزايدات الأيديولوجية، وأن لا يتم تحت الإكراه. وينبغي أن يركز على القواعد العامة التي لا ينبغي المساس بها: رفض كل أشكال العنف ورفض الإقصاء السياسي والاجتماعي والديني.

السلفيون المغاربة ليسوا حزبا سياسيا، لا أحد يتوقع منهم تقديم برنامج سياسي.

السلفيون مدعوون للوعي بالآثار المترتبة على القرارات والسلوكيات الخاصة بهم. هناك خلط بين حرية المبادرة الفردية كخاصية يتسم بها الطيف السلفي والتهرب من المسؤولية المعنوية الجماعية المترتبة على الخطاب والممارسة لدى منتسبيه. هناك انجرار مثلا نحو حماسة الخطابات التعبوية دون احتراز لكيفية تلقيها من طرف الآخرين مما يلقي مسؤولية اجتماعية وأخلاقية على مصدرها. في سياق آخر، إذا كان الاقتناع مثلا بفكرة مغادرة البلاد للذهاب إلى مناطق الصراع يخضع لقرار فردي فإن آثار هذا الفعل يمكن أن تلحق ضررا بمصالح البلاد والمجتمع كذلك.

لدعم الأفكار السابقة، يقترح أعضاء المنتدى من أجل تشجيع مزيد من الاندماج في الحياة السياسية والعامة لدى الطيف السلفي بالمغرب:

معالجة النظرة السلبية لتعامل وسائل الإعلام مع التيار السلفي عن طريق تعزيز استراتيجيات التواصل لدى السلفيين، ودعم المبادرات التي تستهدف توعية الصحفيين. على سبيل المثال، هناك اقتراح لإعادة تجربة "الإعلام والدين في الوساطة" التي قام بها معهد Religioscope مع شعبة السلامة البشرية في وزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، وهذه المرة بين الصحفيين والطيف السلفي.

تشجيع الحوارات البينية بين السلفيين المغاربة ونظرائهم الذين قطعوا شوطا في المشاركة السياسية كالمصريين والكويتيين أو الذين يعملون في سياق تعددي سياسي ومذهبي كما هو الحال في لبنان.